# بيان وزير المالية
# عن الأوضاع الاقتصادية والعالمية والنقدية
# ومشروع الميزانية العامة
# للسنة المالية 2024/2023

يوليو 2023

# محتوى بيان وزير المالية


**مقدمة :بيان وزير المالية .....3**

**التطورات الاقتصادية.....4**

التطورات العالمية .....4

التطورات الاقليمية.....5

التطورات المحلية.....7

التطورات النفطية .....11

**مشروع ميزانية السنة المالية 2024/2023 والأسس التي بني عليها .....13**

**التطورات في الجهات الرئيسية .....17**

**الملخّص .....20**

**الملحق .....21**

**المصادر.....24**

# بيان وزير المالية
# عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
# ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2022/2023

**مقدمة:**

**تنص المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن :"يعد وزير المالية مشروع الميزانية، كما يعد بياناً يتضمن عرضاً عاماً للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلاً لما يهدف إليه".**

**واستناداً إلى ذلك يسعدني أن أقدم لكم بيان وزير المالية مستعرضاً الأسس التي بني عليها مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2024/2023 آخذين بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي المحلي لدولة الكويت والأحداث المحيطة بالبلاد والتحديات التي تواجهها المالية العامة للدولة من أجل المضي قدماً في تحقيق اقتصاد متنوع وبنية تحتية متطورة مع تحسين بيئة العمل لتوفير مستوى معيشي أفضل.**

**ولا يخفى عليكم أن البيان السنوي لوزير المالية هو وثيقة اقتصادية تتسم على درجة كبيرة من الأهمية والشمولية حيث تعكس التوجهات الإستراتيجية للدولة وسياساتها العامة وتطلعاتها المستقبلية التي لن تتحقق دون تعاون وتعاضد جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل تعزيز مسيرة البلاد باتجاه تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي أعد مشروع الميزانية العامة للدولة على ضوئها وصولاً إلى تحقيق رؤية دولة الكويت في ظل قيادتنا الحكيمة حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد الذي نسأل الله جلت قدرته أن يحفظه ويرعاه قائداً ومحفزاً لمسيرتنا في بناء "كويت جديدة" تكون مركزاً مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه قطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي.**

**ختاماً، نسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في تقديم البيان المالي مع توضيح الأسس والمنطلقات التي بني عليها مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2024/2023.**

**والله ولي التوفيق، ، ،**

**د. سعد حمد البراك**

**نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزير النفط**
**ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة**

# التطورات الاقتصادية

## التطورات العالمية

يمر الاقتصاد العالمي بفترة شديدة الغموض، مع الآثار التراكمية للسنوات الثلاث الماضية من الأزمات المتتالية وعلى الأخص جائحة كورونا، والصراع الحالي بين روسيا وأوكرانيا، والاضطرابات المستمرة بالعرض والطلب وسلاسل التوريد، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية مما أدى الى وصول معدلات التضخم الى مستويات لم يشهدها العالم منذ عقود ودفع اغلب البنوك المركزية الى تشديد السياسات النقدية ورفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم وذلك أدى الى انخفاض في معدلات النمو في اغلب المناطق الاقتصادية.

بدأت معدلات النمو العالمية بالانخفاض منذ عام 2022 حتى عام 2024 على الرغم من تحسن النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة وزيادة الإنتاج في اغلب الأقاليم الاقتصادية ويعود السبب الى ارتفاع معدلات الفائدة عالميا لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة ومستويات الديون المرتفعة في العديد من المناطق.

ومتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 3.4% في عام 2022 الى 2.8% في عام 2023 والى 3.0% في عام 2024 وفق ما تمت الإشارة إليه في تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي WEO) الصادر في ابريل 2023، انظر للمستند رقم (1) والمستند رقم (2).

كما أدت الإخفاقات غير المتوقعة لاثنين من البنوك الإقليمية في الولايات المتحدة في منتصف مارس 2023 الى قلق وذعر بين العملاء والمستثمرين لإعادة تقييم سلامة ممتلكاتهم وذلك قد يؤثر على الاستقرار المالي بأمريكا والعالم أيضا بسبب ترابط المعاملات بين البنوك.

**المستند رقم (1) معدل النمو الحقيقي العالمي و مختلف الاقاليم الاقتصادية**

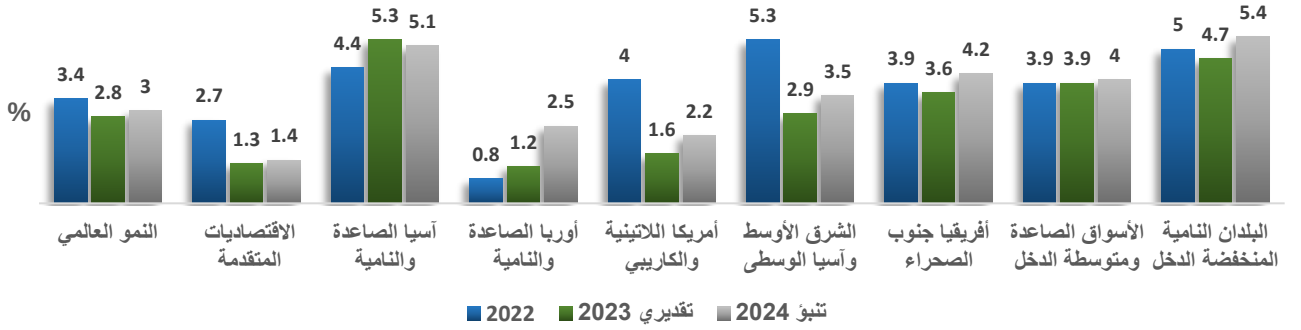


IMF, WEO April 2023

**المستند رقم (2) معدل نمو اكبر الاقتصادات العالمية**

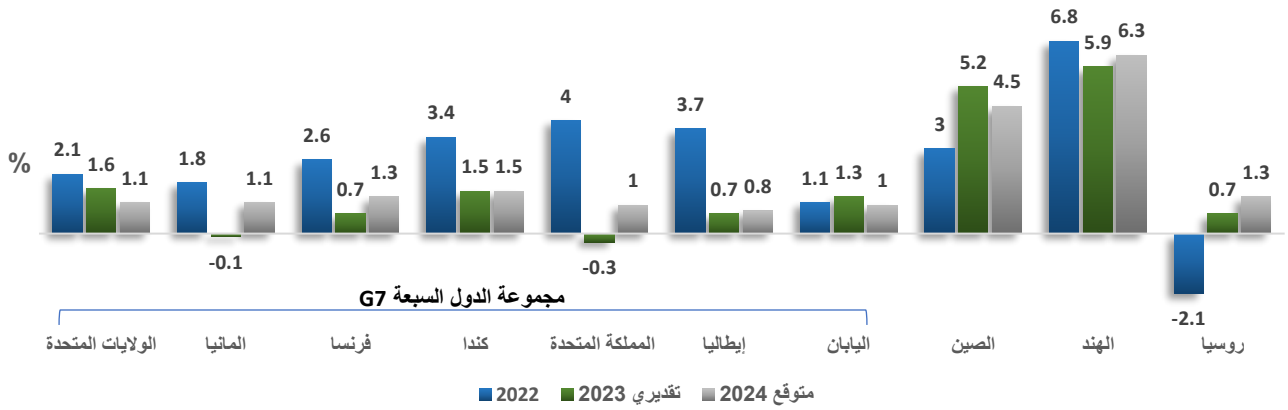


IMF, WEO April 2023

بدأ التضخم العالمي بالتراجع عن أعلى مستوياته في عدة عقود والتي وصلت إليها العديد من البلدان في أعقاب الصراع الروسي-الأوكراني ولا تزال أحدث البيانات لمعظم الاقتصادات الكبرى في العالم مثيرة للقلق، ولكن قلّت الضغوط في بعض البلدان وانخفضت أسعار الطاقة والأغذية بشكل عام عن معدلاتها السابقة.

رفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة عدة مرات لتصل الى 5.25% للسيطرة على معدلات التضخم، ويتوقع الاقتصاديون والمستثمرون أيضًا استقرار مستويات التضخم في السنوات القليلة المقبلة. المستند (3) يوضح معدلات التضخم للعالم والمناطق الاقتصادية.

**المستند رقم (3) معدل التضخم العالمي و مختلف الاقاليم الاقتصادية**

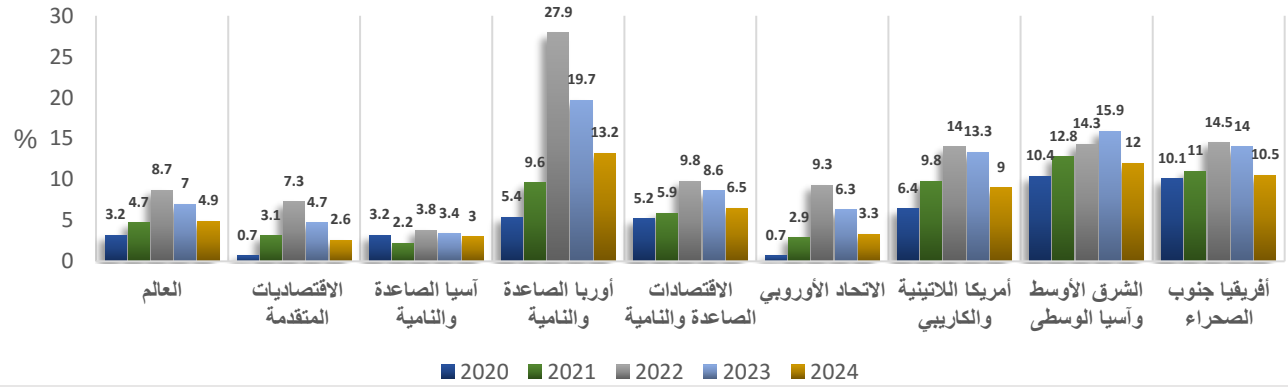


IMF, WEO April 2023

## التطورات الاقليمية

في حين تفوق أداء اقتصاد الشرق الأوسط على جميع الاقاليم الاقتصادية الأخرى في عام 2022، من المتوقع أن يواجه نموًا أبطأ في السنوات القادمة بسبب انخفاض أسعار النفط، مع انخفاض متوقع إلى 74.2 دولار للبرميل في عام 2023 و70 دولار للبرميل في عام 2024. ومع ذلك، من المتوقع أن تكون المنطقة أقل تأثراً للتضخم بسبب الدعومات، لكنها ستظل تواجه ارتفاع للأسعار مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، ولا سيما في السلع الأساسية مثل الغذاء.

**الناتج المحلّي الإجمالي**

- **ارتفع مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2022 بسبب النمو الأقوى من المتوقع في العديد من الاقتصادات المصدرة للنفط، انظر للمستند رقم (4).
- **التضخم الرئيسي والأساسي في العديد من الدول المصدرة للنفط أقل نسبيًا** من مناطق اخرى بسبب الصرف من الدعومات المالية، ووضع حد أقصى لأسعار بعض المنتجات، وتعزيز الدولار الأمريكي (إذ إن العديد من الدول تربط عملاتها به).
- **من المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** من 5.7% في عام 2022 إلى 3.1% في عام 2023 للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب التحول إلى الأنشطة الغير هيدروكربونية لتكون المحرّك الرئيسي للنمو في معظم البلدان المصدرة للنفط، ممّا يعكس الاتفاق على خفض معدل انتاج النفط.
- **من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي** بمعدل 3.7% في عام 2023، دون تغيير على نطاق واسع عن 2022، بسبب استمرار القوة الايجابية الدافعة في قطاعي التجزئة والخدمات.

**مؤشرات اقتصادية أخرى**

- **استمر نمو التوظيف في الارتفاع** بوتيرة صحية في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعكس جزئيًا انتعاش العمالة الوافدة.
- **استمرت معدلات اسعار الفائدة في الزيادة** من قبل البنوك المركزية على نطاق واسع بما يتماشى مع النظام الفيدرالي الاحتياطي في البلدان التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي.
- **لم تتغير الأرصدة الأولية غير النفطية على نطاق واسع** لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2022 مقارنة بعام 2021 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي).
- **ظلت النفقات الجارية الأولية مستقرة بشكل عام** على الرغم من الزيادة الكبيرة في ايرادات النفط، مما يشير إلى أن معظم البلدان تجنبت الإنفاق المسايرة للدورات الاقتصادية (باستثناء الكويت والمملكة العربية السعودية).

**المستند رقم (4) معدل النمو الحقيقي في دول الخليج العربي**

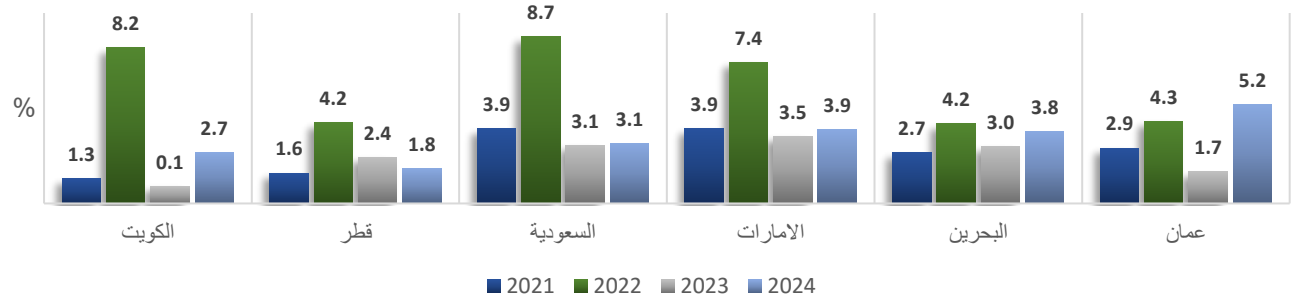


IMF, WEO April 2023

في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يتراجع التضخم في عام 2023 نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو العالمي، انظر للمستند رقم (5). ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم في المنطقة 2.8% في عام 2023.

ومن المتوقع أيضًا أن تستفيد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من استقرارها النسبي في دعم المالية العامة بفضل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع صادرات الطاقة في عام 2022. وهذا من شأنه أن يسمح للبلدان في المنطقة للاستثمار في القطاعات الحيوية للحماية من التقلبات المستقبلية في أسعار النفط والمواد الغذائية.

**المستند رقم (5) معدلات التضخم بمنطقة الخليج العربي**

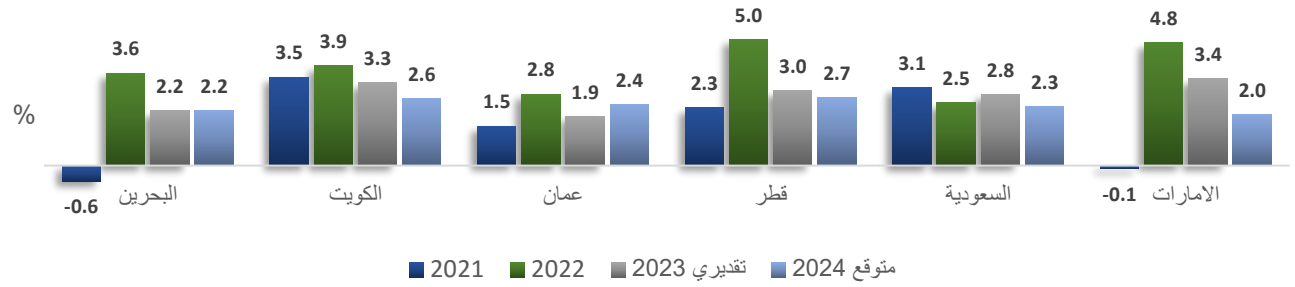


IMF, WEO April 2023

## التطورات المحلية

### معدّلات النمو والتضخم

لا تزال دولة الكويت تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط حيث من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى 0.1٪ في عام 2023 (ناتج محلي إجمالي حقيقي بقيمة 39.8 مليار دينار كويتي) على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وبسبب انخفاض انتاج النفط المتفق عليه في اجتماع مجموعة أوبك بلس في ابريل 2023، مقابل 8.2% في عام 2022. انظر للمستند رقم (6) والمستند رقم (7). كذلك ارتفع النمو غير النفطي حسب التقديرات الى 4% في 2022 مقابل 3.4% في عام 2021 انعكاسا لقوة الطلب المحلي.

**المستند رقم (6) معدل النمو لدولة الكويت**

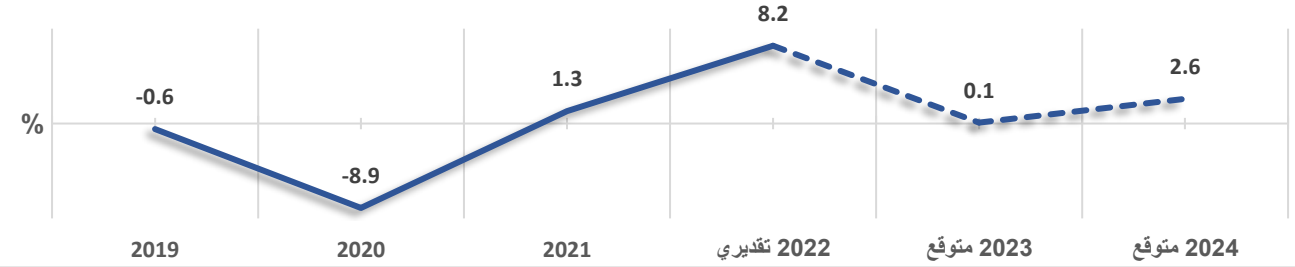


IMF, WEO April 2023

**المستند رقم (7) الناتج المحلي الاجمالي (حقيقي)**

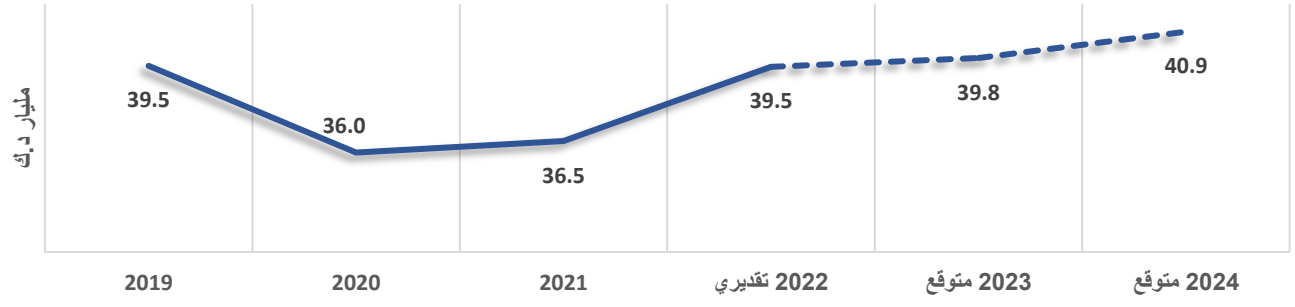


IMF, WEO April 2023

تم احتواء التضخم نظرا لمحدودية انتقال آثار ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة العالمية بفضل نظام الأسعار الموجهة إدارية والدعوم وبفضل تشديد السياسات النقدية، وكان التضخم السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك قد بلغ ذروته في ابريل 2022 مسجلا 4.7% وبدأ بالنزول الى 3.7% في مايو 2023، انظر للمستند رقم (8).

اكتسب رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي قوة بفضل زيادة الإيرادات النفطية حيث ارتفع فائض المالية العامة الى 22.5% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2022 مقابل 6.4% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2021.

**المستند رقم (8) معدل التضخم السنوي لدولة الكويت**

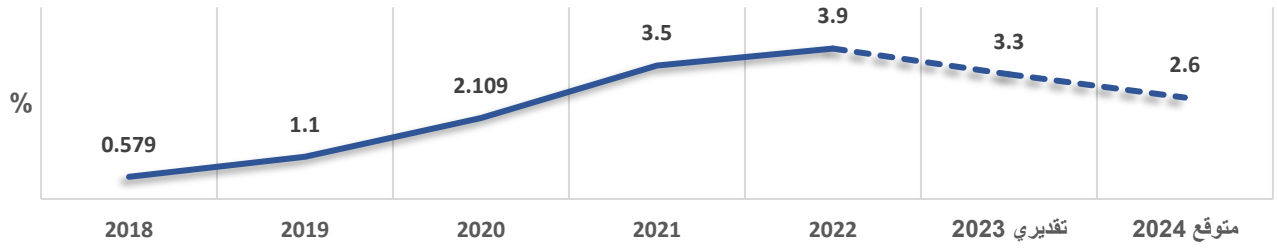


IMF, WEO April 2023

**التعاون الاقتصادي لدولة الكويت**

تدعم دولة الكويت القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك من خلال تفعيل اللجان المشتركة مع الدول التي تمثل أهمية استراتيجية بهدف إيجاد بيئة استثمارية مشتركة ذات أثر اقتصادي فعال وتبادل الخبرات في مجالات التعاون المختلفة. كما تؤكد دولة الكويت من خلال مشاركتها في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة في اللجان التابعة على تفعيل التعاون في عدة مجالات لتحقيق أهداف التنمية المتوافقة مع رؤية الكويت.

تتضمن أبرز النشاطات في مجال التعاون الاقتصادي ما يلي:

**التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي**

- المصادقة على اتفاقية نظام ربط المدفوعات في إطار المستوى الخليجي
- الموافقة على الخطة الزمنية لتذليل معوقات الاتحاد الجمركي قبل نهاية 2024
- انشاء بوابة الكترونية متكاملة وتفاعلية للتعريف بالسوق الخليجية المشتركة
- اعتماد معالي وزراء المالية والاقتصاد بدول مجلس التعاون الخليجي لخطة عمل لجنة السوق الخليجية المشتركة للفترة 2022 - 2024
- تنفيذ وزارة المالية لقرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بدورته (41) في قمة السلطان قابوس والشيخ صباح والتي عقدت بتاريخ 2021/1/5 في العلا لتعزيز علاقات التعاون والشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول والمنظمات الإقليمية والدولية

**التعاون مع دول أخرى**

- عقدت القمة العربية (31) خلال الفترة 1 – 2 نوفمبر 2022 بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حيث شاركت وزارة المالية في الاجتماعات التحضيرية للقمة على المستوى الوزاري وتم تغطية جميع المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المعروضة على جدول الأعمال. وتجدر الإشارة إلى أنه تم عقد القمة (32) في شهر مايو 2023 في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.
- استكمال مفاوضات التجارة الحرة (FTA) مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى بهدف فتح الأسواق وتحرير تجارة السلع والخدمات وتحسين الميزان التجاري وتفعيل الشراكات ومساهمة القطاع الخاص.
- عقد العديد من الاجتماعات المشتركة للفرق الفنية التفاوضية مع جمهورية الصين الشعبية كان آخرها في فبراير 2023.

**إصدارات الدين العام**

بلغ إجمالي الرصيد القائم للدين العام في نهاية السنة المالية 2023/2022 ما يقارب 1.63 مليار دينار كويتي مقارنةً برصيد نهاية السنة المالية 2022/2021 الذي بلغ نحو 1.87 مليار دينار كويتي ولم يتم إصدار أي دين سيادي محلي أو دولي نظراً لانتهاء صلاحية القانون الذي يسمح للحكومة بإصدار قروض عامة وعقد عمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية في أكتوبر 2017.

ينقسم الدين العام إلى قسمين محلي ودولي حيث يتولى بنك الكويت المركزي إصدارات الدين العام المحلية نيابة عن وزارة المالية، وقد انخفض الرصيد القائم للدين العام المحلي بمقدار 240 مليون دينار كويتي بنسبة 52% ليصل في نهاية السنة المالية 2023/2022 إلى ما يقارب 260 مليون دينار كويتي، كما تتولى الهيئة العامة للاستثمار إصدارات الدين العام الدولية نيابة عن وزارة المالية حيث بلغ رصيد السندات الدولية القائمة نحو 1.37 مليار دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2023/2022 ولم يتم استحقاق أي مبالغ دولية خلال السنة المالية الماضية. يظهر المستند رقم (9) و (10) عوائد السندات والمستند رقم (11) الرصيد القائم.

**المستند رقم (9) عوائد السندات الدولية لدولة الكويت**

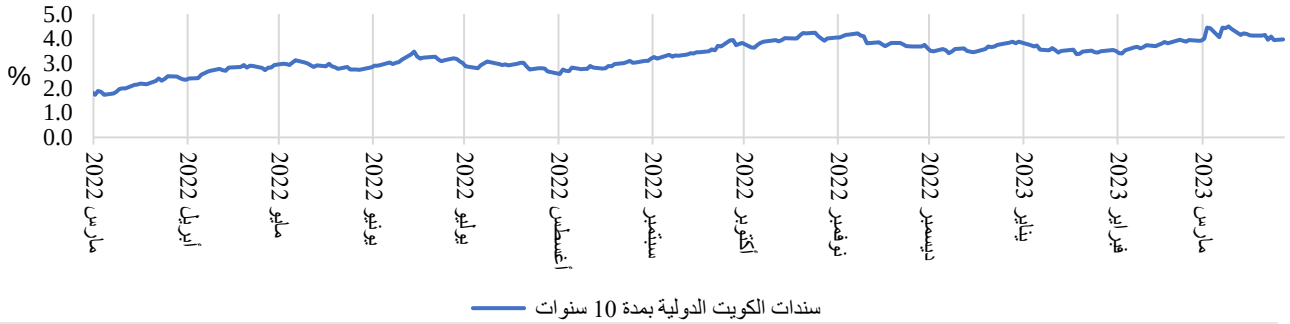


وزارة المالية، إدارة الدين العام

| المستند رقم (10) عائد سندات الكويت الدولية خلال السنة المالية 2023/2022 | |
|---|---|
| % | السندات الدولية بمدة 10 سنوات |
| متوسط العائد | 3.40 |

وزارة المالية، إدارة الدين العام

| المستند رقم (11) الرصيد القائم للدين العام خلال السنة المالية 2023/2022 | | |
|---|---|---|
| المبالغ بالدينار كويتي | نهاية السنة المالية 2023/2022 | نهاية السنة المالية 2022/2021 |
| رصيد الدين العام القائم | 1.63 مليار دينار كويتي | 1.87 مليار دينار كويتي |
| الفوائد المدفوعة على الدين خلال السنة المالية | حوالي 58 مليون دينار كويتي | حوالي *101 مليون دينار كويتي |

*الفوائد المدفوعة خلال السنة المالية 2022/2021 تتضمن فوائد السندات الدولية (قيمة السندات الدولية بمدة 5 سنوات كانت تبلغ 1.07 مليار دينار كويتي) البالغة حوالي 29 مليون دينار سنوياً، واستحقت هذه السندات في تاريخ 20 مارس 2022.

وزارة المالية، إدارة الدين العام

**الوضع النقدي في الكويت**

واصل بنك الكويت المركزي في السنة المالية 2023/2022 جهوده الإشرافية والرقابية على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه حفاظاً على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات والارتقاء بالكفاءة والمهنية من خلال تنفيذ سياسة نقدية.

**أولاً: الاستقرار النقدي**

- سجل متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ارتفاعا خلال العام المالي 2023/2022 مقارنة بالعام المالي السابق، حيث بلغ نحو 306.95 فلسا مقابل متوسط بلغ نحو 301.74 فلسا خلال العام المالي السابق، أي زيادة قيمتها بنحو 5.21 فلس بنسبة 1.7٪.
- بلغت النسبة المئوية للتغير بين أعلى سعر خلال العام المالي (310.8 فلس خلال شهر أكتوبر 2022) وأدنى سعر (303.9 فلس خلال شهر أبريل 2022) 2.3٪، مما يعكس الاستقرار النسبي بسعر صرف الدينار الكويتي.
- قام البنك المركزي بسياسة نقدية تشددية لمواجهة التضخم خلال السنة المالية 2023/2022، حيث في تاريخ 5 مايو 2022 رفع سعر الخصم سبع مرات وبواقع 225 نقطة أساس (منها خمس مرات بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، ومرتين بواقع 50 نقطة اساس في كل مرة) الى ان بلغ سعر الخصم 4.0% في 25 يناير 2023.
- سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) في نهاية السنة المالية 2023/2022 ارتفاعا بقيمة 2209.3 ملايين د.ك وبنسبة 6.0% لتبلغ قيمته نحو 39292.4 مليون د.ك مقابل 37083.0 مليون د.ك في نهاية السنة المالية السابقة مدفوعا بارتفاع في ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية بنحو 3052.9 مليون د.ك وبنسبة 12.5%. كما سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) تراجعا بنحو 843.6 مليون د.ك وبنسبة 6.7%.
- على صعيد ميزان المدفوعات خلال العام 2022، سجل الحساب الجاري فائضا قيمته 19329.3 مليون د.ك خلال عام 2022 مقابل فائض قيمته 10537.0 مليون د.ك خلال العام السابق أي بزيادة نسبتها 83.4% وكانت الزيادة بسبب ارتفاع قيمة الميزان السلعي (فوب) بنحو 9805.7 مليون د.ك أي بزيادة 80.2%، وارتفاع قيمة فائض حساب الدخل الأساسي بنحو 307.9 مليون د.ك بنسبة 4.0%.
- تراجعت قيمة العجز في حساب الدخل الثانوي بنحو 130.5 مليون د.ك وبنسبة 2.3% من جانب، وارتفاع عجز حساب الخدمات بنحو 1451.8 مليون د.ك ونسبته 38.9% من جانب آخر. انظر للمستند رقم (12).

**ثانياً: النشاط المحلي للقطاع المصرفي**

- شهد قطاع البنوك المحلية ارتفاعا بنسبة 5.1٪ في الأرصدة النقدية المستخدمة من التسهيلات الائتمانية للمقيمين لتصل إلى نحو 2287.7 مليون دينار، وبذلك تصل قيمة الرصيد الإجمالي إلى حوالي 47145.0 مليون دينار بنهاية السنة المالية 2023/2022 مقارنة بنحو 44857.3 مليون دينار في العام السابق، مدفوعة بنمو التسهيلات الائتمانية الشخصية والتجارية.
- ارتفعت ودائع السكان بنسبة 3.4٪ لتصل إلى ما يقارب 47.566.0 مليون دينار بنهاية السنة المالية 2023/2022، مدفوعة بزيادة ودائع القطاع الخاص بنسبة 6.5٪ إلى حوالي 37.583.1 مليون دينار، وزيادة 6.2٪ في الودائع الحكومية إلى حوالي 3441.3. مليون دينار. لكن ودائع المؤسسات العامة تراجعت بنسبة 12.2٪ إلى نحو 6541.7 مليون دينار.

**المستند رقم (12) ميزان المدفوعات ومؤشرات السلامة المالية**

| ميزان المدفوعات | 2020 Q1 | 2021 Q1 | 2022 Q1 | 2023 Q1 |
|---|---|---|---|---|
| **الحساب الجاري:** | 220.3 | 1,049.7 | 3,883.3 | 4,183.3 |
| - حساب السلع والخدمات | 352.2 | 992.9 | 3,790.1 | 3,058.8 |
| - الدخل الأساسي | 1,278.2 | 1,447.5 | 1,591.1 | 2,377.5 |
| - الدخل الثانوي | -1,410.0 | -1,390.8 | -1,497.8 | -1,252.9 |
| **الحساب الرأس مالي** | -55.6 | 58.8 | 181.7 | -10.2 |
| **الحساب المالي:** | 679.4 | -2,253.8 | -4,263.8 | -3,439.6 |
| - الاستثمار المباشر | -774.5 | 129.0 | -819.0 | -1,197.9 |
| - الاستثمار في محفظة الأوراق المالية | -3,935.1 | -2,395.0 | -6,746.8 | -1,771.6 |
| - المشتقات المالية (صافي) | 50.3 | 303.9 | 0.1 | -22.5 |
| - استثمارات أخرى (صافي) | 5,430.1 | -1,489.2 | 3,545.8 | 155.6 |
| **الأصول الاحتياطية** | -91.3 | 1,197.5 | -244.0 | 603.2 |
| **صافي السهو والخطأ** | -844.1 | 1,145.3 | 198.8 | -733.5 |
| **الميزان الكلي** | 91.3 | -1,197.5 | 244.0 | 603.2 |
| | | | | |
| **عرض النقد (M1)** | 11,017 | 12,083 | 12,590 | 11,873 |
| **عرض النقد (M2)** | 37,563 | 35,384 | 37,083 | 39,530 |
| **النقد المتداول خارج البنوك** | 1,666 | 1,812 | 1,781 | 1,709 |
| **سعر الخصم (نسبة البنك المركزي)** | 1.50% | %1.50 | %1.75 | %4 |
| **معيار كفاية رأس المال** | %17.2 | %18.7 | %18.6 | %19 |
| **نسبة السيولة الرقابية** | %25.0 | %25.0 | %25.6 | %24.7 |
| **نسبة تغطية القروض غير المنتظمة** | %223.8 | %195.4 | %300.8 | %301.9 |

CBK

## التطورات النفطية

قرر الاتحاد الأوروبي حظر صادرات النفط الخام المنقولة بحرا والمنتجات البترولية الروسية ليدخل حيز التنفيذ في 5 ديسمبر 2022 و5 فبراير 2023 على التوالي. وفي نفس الوقت، اتفق وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) على وضع سقف لأسعار الصادرات الروسية من النفط والمنتجات البترولية الى وجهات خارج المجموعة عند 60 دولار امريكي للبرميل في خطوة لتقليص إيرادات روسيا مع الحفاظ على تدفق النفط الروسي الى الأسواق العالمية.

قررت مجموعة أوبك بلس خلال اجتماعها في أكتوبر 2022 تقليص الإنتاج بواقع 2 مليون برميل يوميا ابتداء من نوفمبر 2022 وحتى نهاية عام 2023، انظر للمستند رقم (13). وفي 2 ابريل 2023 أقرت 9 دول من مجموعة أوبك بلس تخفيضات طوعية إضافية للإنتاج بواقع 1.66 مليون برميل يوميا (شاملة لقرار موسكو الأخير بخفض 500 ألف برميل يوميا) ابتداء من مايو 2023 حتى نهاية العام، زيادة على التي تم الاتفاق عليها مسبقا في أكتوبر 2022 كإجراء احترازي يهدف الى استقرار السوق. كما يوضح المستند رقم (14) أسعار النفط الخام لآخر سنتين والمتوقع للسنتين القادمتين.

**المستند رقم (13) انتاج دولة الكويت للنفط مقابل الحصة المقرر لها لعام 2022**

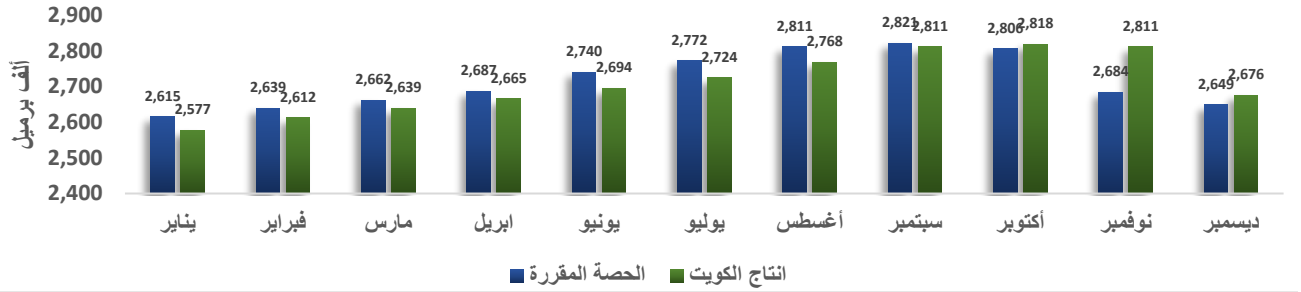


KPC

**المستند رقم (14) أسعار النفط الخام العالمية**

| (دولار/للبرميل) | 2021 | 2022 | 2023م | 2024م |
|---|---|---|---|---|
| غرب تكساس (WTI) | 68.60 | 95.39 | 83.55 | 82.00 |
| خام برنت (BRENT) | 70.73 | 101.19 | 86.65 | 85.25 |
| دبي (DUBAI) | 69.24 | 96.34 | 85.31 | 83.40 |

KPC

**نشاط ومشروعات القطاع النفطي في الكويت:**

**في مجال الاستكشاف والإنتاج داخل دولة الكويت** تواصل مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها العمل في مجال الاستكشاف والإنتاج، فقامت الشركة بحفر 431 بئرا خلال العام 2023/2022 حتى نهاية شهر فبراير 2023، وتعتزم الشركة حفر 19 بئرا استكشافيا خلال العام 2024/2023 بالإضافة الى 809 بئرا تطويرا/إنتاجية تقريبا للوصول الى المعدلات المستهدفة للطاقة الإنتاجية المستدامة للنفط الخام والبالغة 3.5 مليون برميل باليوم يومياً عام 2025، والوصول الى معدل 4.0 مليون برميل باليوم عام 2040

**في مجال التكرير والتصنيع داخل دولة الكويت:** التوسع في الطاقة التكريرية لتصل الى 1.6 مليون برميل يوميا كحد اقصى من الطاقة التكريرية في عام 2025، بالإضافة الى الإيفاء بمتطلبات الأسواق العالمية والمحلية من المنتجات البترولية.

**في مجال التكرير خارج دولة الكويت** بناء القدرة التكريرية لتصريف 425 ألف برميل يوميا من النفوط الكويتية بحلول عام 2025 في الأسواق الواعدة ذات النمو المرتفع، ويتم حاليا بناء مصفاة كويتية /عمانية مشتركة في منطقة دقم في سلطنة عمان والتي تبلغ طاقتها التكريرية 230 ألف برميل يوميا.

**في مجال نشاط البتروكيماويات داخل دولة الكويت** تسعى الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة لتنفيذ البرنامج الرأسمالي "مجمع البتروكيماويات (الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني) المتكامل مع مصفاة الزور.

**في مجال نشاط البتروكيماويات خارج دولة الكويت** تسعى شركة البترول الكويتية لتنفيذ مشروع مجمع البتروكيماويات المتكامل مع مصفاة الدقم في سلطنة عمان حيث تم توقيع اتفاقية تطوير المشروع الثلاثي بين كل من شركة البترول الكويتية العالمية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وشركة النفط العالمية (OQ) في نوفمبر 2022.

**في مجال البيع بالتجزئة داخل دولة الكويت** تسعى الشركة البترول الوطنية الكويتية انشاء (100) محطات وقود تعبئة جديدة.

## مشروع ميزانية السنة المالية 2024/2023 والأسس التي بني عليها

أصدرت وزارة المالية التعميم رقم (5) لسنة 2022 بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها وفقاً لتصنيف الميزانية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2024/2023 وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (140) من الدستور، والتي تنص على "تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لفحصها وإقرارها".

وقد قامت وزارة المالية – شئون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2024/2023.

**وتمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2024/2023 في الآتي:**

- استمرار سياسة الدولة الداعية إلى ترشيد الإنفاق وضغط المصروفات ومعالجة الاختلالات الهيكلية بالميزانية العامة
- ربط الميزانية والمشاريع المختلفة ببرنامج عمل الحكومة الذي يهدف إلى بناء اقتصاد متقدم ومستدام، ورعاية رأس المال البشري، وتحسين جودة المعيشة، وتعزيز كفاءة الحكومة، وزيادة الإنتاجية
- التأكيد على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية 2024/2023.
- كما روعي توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الانفاق وخفض وضبط المصروفات وإلغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية والعمل وفق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات

واستنادًا إلى ما سبق، تم إعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023 ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2023/2022.

تم تسجيل زيادة في عجز الميزانية في السنة المالية 2024/2023، حيث بلغ 6.7 مليار دينار كويتي مقابل 0.1 مليار دينار كويتي في عام 2023/2022. يعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة استقرار أسعار النفط العالمية والارتفاع الكبير الذي شهدته في عام 2022 بسبب الصراع بين روسيا وأوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت المصروفات بنسبة 12٪ لتصل إلى 26.3 مليار دينار كويتي، انظر المستند رقم (15).

**المستند رقم (15) ميزانية 2024/2023** *(مليون دينار)*

| بيان | ميزانية 2023/2022 | مشروع ميزانية 2024/2023 | الفرق | النسبة% | ختامي 2022 / 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| جملة الإيرادات | 23,399.1 | 19,466.6 | (3,932.5) | %16.8- | 18.613 |
| جملة المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية | 23,523.0 | 26,278.5 | 2,755.5 | %11.7 | 21.604 |
| العجز/الفائض | (123.9) | (6,811.9) | (6,688.0) | %5397.9 | (2.991) |

وزارة المالية، إدارة الميزانية العامة

**بلغت الإيرادات 19.5 مليار دينار كويتي في ميزانية 2024/2023، بانخفاض قدره 17٪ عن إيرادات 2022/2023، وذلك بسبب:**

- **انخفاض أسعار النفط:** تم تحديد سعر النفط في الميزانية الحالية عند 70 دولار أمريكي للبرميل (مقارنةً ب 80 دولار أميركي للبرميل في ألسنة المالية 2023/2022)، حيث استقرت أسعار النفط في سنة 2023 مقارنة ببداية عام 2022، ومن المتوقع أن تستمر في هذا النطاق خلال هذا العام
- **انخفاض حجم الإنتاج:** نتيجة لقرار مجموعة أوبك+، انخفض حجم الإنتاج من 2.73 مليون برميل يوميًا إلى 2.68
- **زيادة تكلفة الإنتاج:** ارتفعت تكلفة الإنتاج بنسبة 23٪ من 3.23 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2023/2022 إلى 3.97 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2024/2023

أما الإيرادات غير النفطية فقد **لاحظت ارتفاع بنسبة 11% عن السنة الماضية** لتسجل 2.3 مليار دينار كويتي **نظرًا للزيادة المتوقعة في** إيرادات السلع والخدمات

انظر المستندات رقم (16-17) لتقديرات الإيرادات بمشروع ميزانية 2024/2023

**المستند رقم (16) تقديرات الإيرادات بمشروع ميزانية 2024/2023** *(مليون دينار)*

| بيان | ميزانية 2023/2022 | مشروع ميزانية 2024/2023 | الفرق | النسبة% | ختامي 2022 / 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات النفطية | 21,321.5 | 17,168.8 | (4,152.7) | %19.5- | 16,217.0 |
| الإيرادات غير النفطية | 2,077.6 | 2,297.8 | 220.2 | %10.6 | 2,395.9 |
| جملة الإيرادات | 23,399.1 | 19,466.6 | (3,932.5) | %16.8- | 18,612.9 |

وزارة المالية، إدارة الميزانية العامة

**المستند رقم (17) أسس تقدير الإيرادات النفطية**

| البيان | أسس التقدير 2023/2022 | أسس التقدير 2024/2023 |
|---|---|---|
| حجم الإنتاج | 2.730 مليون برميل / اليوم | 2.676 مليون برميل / اليوم |
| سعر البرميل | $80 دولار | $70 دولار |
| سعر الصرف | 304 فلس للدولار | 304 فلس للدولار |
| السنة المالية | 365 يوم | 366 يوم |
| إيرادات الغاز | 326.9 مليون دينار | 297.3 مليون دينار |
| خصم تكاليف الإنتاج | 3,239.1 مليون دينار | 3,970.5 مليون دينار |

وزارة المالية، إدارة الميزانية العامة

تم زيادة مصروفات الميزانية للسنة المالية 2024/2023 لتصل إلى 26.3 مليار دينار كويتي بنسبة 12% عن 2023/2022 ومن أهم التغيرات:

- **المرتبات**: زيادة المرتبات بنسبة 14% نتيجة:
  - إضافة مبلغ لتغطية الصرف على البدل النقدي عن السنة الماضية
  - تكلفة التوظيف
  - ارتفاع مساهمة الحكومة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
  - إضافة مبلغ عهد عن سنوات سابقة

- **الدعومات**: ارتفعت بنسبة 35% تضمنت:
  - دعم الطاقة: زيادة مبلغ سداد جزئي للمستحقات لشركة البترول الكويتية
  - دعومات أخرى: زيادة المنح الطلابية، المواد التموينية، والدعوم السكنية

- **النفقات الرأسمالية:** أدى انتهاء المراحل النهائية من المشاريع الإنشائية القائمة إلى انخفاض بالنفقات الرأسمالية بنسبة 16%

هذا وحرصت وزارة المالية عند إعداد مشروع ميزانية السنة المالية 2024/2023 على المحافظة على حقوق الموظفين في الباب الأول – تعويضات العاملين ومكتسبات المواطنين في الدعومات المختلفة المقدمة دون المساس بهذه المبالغ أو تخفيضها.

تقديرات المصروفات والنفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023:

المستندات رقم (18-21) أهم مكونات المصروفات:

**المستند رقم (18) التقسيم الاقتصادي للسنة المالية 2024/2023**

| مكونات المصروفات | ميزانية 2023/2022 | مشروع ميزانية 2024/2023 | الفرق | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| 1- المرتبات وما في حكمها | 13,148.0 | 14,948.0 | 1,800.0 | %13.7 |
| 2- الدعومات | 4,415.8 | 5,948.0 | 1,532.2 | %34.7 |
| 3- النفقات الرأسمالية | 2,937.5 | 2,481.3 | (456.2) | %-15.5 |
| 4- باقي المصروفات | 3,021.7 | 2,901.2 | (120.5) | %-4.0 |
| الإجمالي | 23,523.0 | 26,278.5 | 2,755.5 | %11.7 |

وزارة المالية، إدارة الميزانية العامة

1- المرتبات

**المستند رقم (19) المرتبات وما في حكمها للسنة المالية 2024/2023**

| بيان | ميزانية 2023/2022 | مشروع ميزانية 2024/2023 | الفرق | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| تعويضات العاملين - الوزارات والادارات الحكومية | 8,537.6 | 9,815.2 | 1,277.6 | %15.0 |
| تعويضات العاملين - الشئون القضائية | 252.7 | 270.9 | 18.2 | %7.2 |
| جملة تعويضات العاملين - الجهات الملحقة | 1,045.7 | 1,151.2 | 105.5 | %10.1 |
| جملة مرتبات المؤسسات المستقلة (الممولة) | 127.2 | 137.7 | 10.5 | %8.3 |
| مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية | 2,270.3 | 2,671.3 | 401.0 | %17.7 |
| دعم العمالة الوطنية في القطاع الغير حكومي | 642.3 | 646.6 | 4.3 | %0.7 |
| الرعاية الاجتماعية (وزارة الشئون الاجتماعية، مجلس الوزراء) | 272.2 | 255.1 | (17.1) | %6.3- |
| الإجمالي | 13,148.0 | 14,948.0 | 1,800.0 | %13.7 |

وزارة المالية، إدارة الميزانية العامة

2- الدعومات

**المستند رقم (20) تفاصيل الدعومات للسنة المالية 2024/2023**

| م | الدعومات | ميزانية 2023/2022 | مشروع ميزانية 2024/2023 | الفرق | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | دعم اجتماعي | 521.9 | 582.1 | 60.2 | الرعاية الاجتماعية - منح زواج - مساعدات النقابات وجمعيات النفع العام - خفض تكاليف المعيشة -الهيئة العامة لذوي الإعاقة - إعانات بيت الزكاة. |
| 2 | دعم اسكاني | 359.9 | 352.1 | (7.8) | بدل إيجار - فوائد قروض عقارية - اعفاء من قروض عقارية. |
| 3 | دعم تعليمي | 836.7 | 965.3 | 128.6 | بعثات - اعانات رسوم دراسية - مكافآت الطلبة - دورات صيفية وربيعية. |
| 4 | دعم إعلامي | 0.5 | 0.4 | (0.1) | دعم الصحف المحلية. |
| 5 | دعم رياضي | 45.2 | 64.4 | 19.2 | مساعدات الأندية والأنشطة المحلية. |
| 6 | دعم الطاقة والوقود | 2,350.4 | 3,533.4 | 1,183.0 | دعم وقود تشغيل المحطات - دعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محليا - دعم الوقود لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية- دعم تخفيض تكلفة الوقود. |
| 7 | دعم زراعي | 35.0 | 36.9 | 1.9 | دعم المزارعين وصيادي الأسماك. |
| 8 | الدعم الصحي | 193.4 | 246.4 | 53.0 | الخدمات الصحية للمواطنين في الخارج. |
| 9 | دعم اقتصادي | 72.8 | 167.0 | 94.2 | عمليات التدخل بالسوق النقدي. |
| | جملة الدعومات | 4,415.8 | 5,948.0 | 1,532.2 | |

وزارة المالية، إدارة الميزانية العامة

3- النفقات الرأسمالية

**المستند رقم (21) تفاصيل النفقات الرأسمالية للسنة المالية 2024/2023**

| البيان | ميزانية 2023/2022 | | | السنة المالية 2024/2023 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مشاريع إنشائية | مشاريع غير إنشائية | الجملة | مشاريع إنشائية | مشاريع غير إنشائية | الجملة |
| الوزارات والإدارات الحكومية | 1,860.0 | 446.3 | 2,306.3 | 1,412.1 | 413.5 | 1,825.6 |
| الهيئات الملحقة | 170.0 | 33.7 | 203.7 | 125.3 | 38.0 | 164.3 |
| المؤسسات المستقلة الممولة | 425.6 | 1.5 | 427.1 | 484.7 | 3.2 | 487.9 |
| شئون قضائية | | 0.4 | 0.4 | 4.1 | 0.4 | 4.5 |
| الإجمالي | 2,455.6 | 481.9 | 2,937.5 | 2,026.2 | 455.1 | 2,481.3 |

## التطورات في الجهات الرئيسية

وزارة المالية، إدارة الميزانية العامة

**الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

المشروعات الممولة خلال السنة المالية 2023/2022 بلغ 14 مشروع بقيمة تمويلية 2.071 مليون د.ك وعليه يصبح عدد اجمالي عدد المشاريع من تاريخ التأسيس وحتى 30 مارس 2023 هو 1,091 مشروع بقيمة تمويلية 201.848 مليون د.ك.

**ديوان الخدمة المدنية**

بلغ عدد المتعطلين الكويتيين وفقا لبيانات ديوان الخدمة المدنية عن الحالة في 2022/6/30 (8318) متعطلا منهم (3409) من الذكور بنسبة 41%، و (4909) من الاناث بنسبة 59%.

يتألف القطاع الحكومي من أغلبية موظفين كويتيين، يمثلون نسبة 80٪. أمّا القطاع الخاص فيتألف من 96% موظفين غير كويتيين، انظر المستند رقم (22).

**المستند رقم (22) اظهر بيانات سوق العمل وفق الحالة 2023/3/31**

| | كويتي | | غير كويتي | | مجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | اناث | ذكور | اناث | |
| **القطاع الحكومي** | 150,374 | 222,720 | 53,253 | 41,971 | **468,328** |
| **النسبة** | %32 | %48 | %11 | %9 | **%100** |
| **القطاع الخاص** | 37,073 | 34,645 | 1,380,914 | 152,151 | **1,604,783** |
| **النسبة** | %2 | %2 | %86 | %10 | **%100** |
| **إجمالي العاملين في سوق العمل** | 187,447 | 257,375 | 1,434,167 | 194,122 | **2,073,111** |
| **النسبة** | 9% | 12% | 69% | 10% | **%100** |

**هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

تواصل الهيئة عملها في رفع مساهمة القطاع الخاص بالاقتصاد الكويتي، من خلال المشاريع التالية التي هي قيد التطوير للسنة المالية 2023/2022:

- إعادة طرح المشاريع المقامة على أملاك الدولة العقارية وهي دراسة شاملة لتقييم العقارات المقامة على أملاك الدولة ودراسة أفضل البدائل الاستثمارية المتاحة.
- مشروع محطة تنقية كبد الشمالية والاعمال المكملة لها وهي توسعة منظومة الصرف الصحي الواقعة في منطقة كبد الشمالية.
- مشروع الدبدبة لتوليد الطاقة الكهربائية ومشروع الشقايا للطاقات المتجددة المرحلة الثالثة والتي من شأنها سوف لن تقل قدرتها الإنتاجية عن 3,000 ميجاوات باستخدام التكنولوجيا المذكورة.
- مشروع تطوير شبكة الاتصالات الثابتة لتوصيل خدمة الفايبر الى جميع مناطق السكنية والاستثمارية والتجارية.

**الإدارة الضريبية**

تشكل الضرائب مصدر للإيرادات غير النفطية للدولة، فقامت الإدارة الضريبية في السنوات الفائتة بتطوير آليات تحصيل ضريبة الدخل بشكل كبير. تم انشاء نظام ضريبي آلي متكامل في الادارة (KITAS) ويتم من خلاله تنفيذ عمليات التحصيل وإصدار كافة أوامر السداد بشكل آلي عوضًا عن الوصولات اليدوية التي كان معمول بها بالسابق. كما تم انشاء حساب ضريبي خاص بالإيرادات الضريبية لدى بنك الكويت المركزي مما ساهم بتنظيم عمليات السداد الخاصة بالشركات الأجنبية وساهم في سهولة الاستدلال على بياناتها وتحصيلها.

**الإدارة العامة للجمارك**

اظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك ان متوسط نسبة الصادرات النفطية هي 94٪ من اجمالي صادرات دولة الكويت للفترة من الربع الثالث من 2021 وحتى الربع الثالث من 2022، ويأتي ذلك بسبب ارتفاع نسبة النمو من الربع الرابع للسنة 2021 وحتى الربع الثاني من 2023.

كما تظهر بيانات البنك الكويتي المركزي في المستند رقم (23) الميزان التجاري للواردات والصادرات ونسب النمو.

**المستند رقم (23) الميزان التجاري**

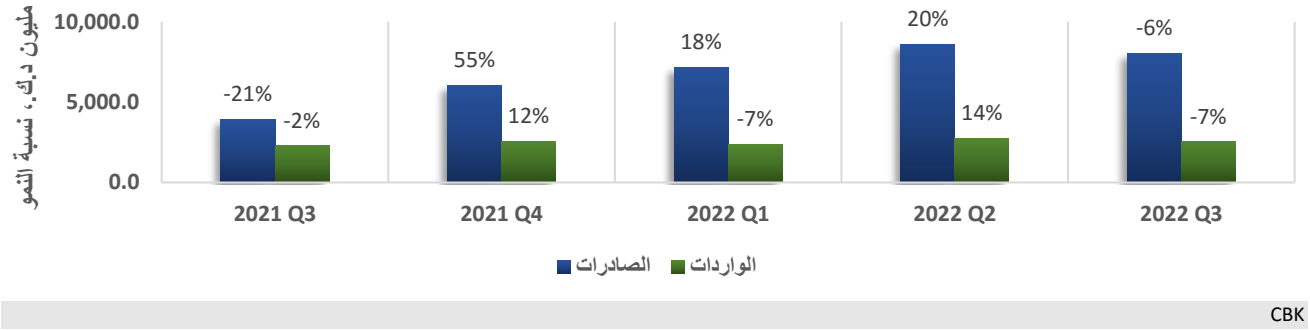


CBK

**المؤسسة العامة للرعاية السكنية**

تستمر المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالعمل لتوفير السكن للمواطنين، حيث يظهر المستند رقم (24) عدد الوحدات السكنية التي تم توزيعها خلال 2022/2023 ويظهر المستند رقم (25) عدد الوحدات السكنية الجاري تحضيرها لتوزيعها على المواطنين خلال العام 2023. وهناك مشاريع أخرى قيد التنفيذ، الطرح، أو التصميم (انظر المستند رقم (26)) ستسمح للمؤسسة بتوفير المزيد من الوحدات السكنية.

**المستند رقم (24) الوحدات التي تم توزيعها خلال سنة 2023/2022**

| المشروع | السنة | عدد الوحدات السكنية |
|---|---|---|
| **جنوب مدينة صباح الاحمد** | 2022 | 3738 قسيمة |
| **جنوب مدينة صباح الاحمد** | 2023 | 1269 قسيمة |
| **جابر الأحمد** | 2022 | 110 شقة |
| **جنوب سعد العبدالله** | 2022 | 5080 قسيمة |
| **جنوب سعد العبدالله** | 2023 | 338 قسيمة |

المؤسسة العامة للرعاية السكنية

**المستند رقم (25) الوحدات السكنية الجاري تحضيرها لتوزيعها خلال العام 2023**

| المشروع | السنة | عدد الوحدات السكنية |
|---|---|---|
| **جنوب مدينة سعد العبدالله** | 2023 | 16598 قسيمة |

المؤسسة العامة للرعاية السكنية

**المستند رقم (26) المشاريع الاسكانية قيد التنفيذ والمشاريع قيد الطرح والمشارع قيد التصميم**

| الحالة | الاسم | القدرة الاستيعابية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| **قيد التنفيذ** | **المطلاع** | 28288 | |
| | **جنوب عبدالله المبارك** | 3260 | |
| | **شرق صباح الاحمد** | 1184 | (لفئة من باع بيته) |
| | **صباح الاحمد** | 2037 | تم الانتهاء من 720 شقة |
| | **المساكن الميسرة** | 9800 | مساكن مؤجرة |
| **قيد التصميم** | **جنوب القيروان** | 500 | |
| **قيد الطرح** | **جنوب سعد العبدالله** | 24508 | |
| | **جنوب صباح الاحمد** | 20380 | |

المؤسسة العامة للرعاية السكنية

## الملخّص

اقتصاد دولة الكويت يعتمد على قطاع النفط، حيث يشكل القطاع النفطي جزء كبير من إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي. وتشهد مصروفات الميزانية في الكويت نمو، بسبب زيادة المرتبات والدعومات. ومع ذلك، فإن الإيرادات غير النفطية تشهد استقراراً، مما يعني أن الدولة تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط لتمويل المصروفات العامة والمشاريع التنموية.

لضمان الاستدامة المالية في الكويت، قامت الحكومة بإعداد برنامج عمل الحكومة الذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنويع الاقتصاد. يتضمن هذا البرنامج تعزيز رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، وتحسين جودة المعيشة للمواطنين، وزيادة كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات، وتعزيز الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد، يهدف برنامج عمل الحكومة الجديد أيضًا إلى إصلاح ميزانية الدولة وتحسين التخطيط المالي، كما سيتم تنفيذ مشاريع تدعم تنويع الاقتصاد وتعزز القطاعات ذات الأولوية، وسيتم اتخاذ إصلاحات مالية للسيطرة على الإنفاق وتخطيط الموارد المالية بطريقة مستدامة.

سيساهم برنامج عمل الحكومة في تعزيز قدرة الكويت على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنويع قواعدها الاقتصادية بما يساهم في الاستقرار المالي والتنمية المستدامة للدولة.

# الملحق

**المستند رقم (1): جدول (أ) الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023**

| مجموعة | باب | بيان | تقديرات السنة المالية 2024/2023 | | اعتمادات السنة المالية 2023/2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | تفصيلي | إجمالي | |
| | 11 | الإيرادات النفطية | | 17,168,773,000 | 21,321,483,000 |
| 111 | | النفط الخام والغاز | 17,168,773,000 | | 21,321,483,000 |
| | 12 | الضرائب والرسوم | | 518,563.000 | 564,688,000 |
| 121 | | الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية | 160,000,000 | | 158,000,000 |
| 122 | | الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة | 0 | | 0 |
| 123 | | الضرائب على الملكية | 18,000,000 | | 18,000,000 |
| 124 | | الضرائب على السلع والخدمات | 0 | | 0 |
| 125 | | الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية | 340,563,000 | | 388,688,000 |
| 126 | | ضرائب أخرى | 0 | | 0 |
| | 13 | المساهمات الاجتماعية | | 110,000,000 | 105,000,000 |
| 131 | | مساهمات الضمان الاجتماعي | 0 | | 0 |
| 132 | | مساهمات اجتماعية أخرى | 110,000,000 | | 105,000,000 |
| | 14 | المنح ( إيرادات ) | | 0 | 0 |
| 141 | | المنح - من حكومات أجنبية | 0 | | 0 |
| 142 | | المنح - من منظمات دولية | 0 | | 0 |
| 143 | | المنح - من وحدات حكومية أخرى | 0 | | 0 |
| | 15 | إيرادات السلع والخدمات وإيرادات أخرى | | 1,574,237,000 | 1,393,706,000 |
| 151 | | دخل ملكية | 73,152,700 | | 82,287,000 |
| 152 | | مبيعات السلع والخدمات | 1,090,988,300 | | 851,766,000 |
| 153 | | الغرامات والجزاءات والمصادرات | 185,811,100 | | 170,588,000 |
| 154 | | التحويلات الطوعية عدا المنح | 0 | | 0 |
| 155 | | إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر | 224,284,900 | | 289,065,000 |
| | 16 | إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى | | 95,035,000 | 14,248,000 |
| 162 | | إيرادات التخلص من الأصول غير المالية | 92,225,000 | | 10,000,000 |
| 163 | | إيرادات فروقات تغير أسعار العملة | 2,810,000 | | 4,248,000 |
| جملة الإيرادات | | | 19,466,608,000 | 19,466,608,000 | 23,399,125,000 |

**المستند رقم (2) الميزانية بحسب الأبواب لسنة 2024/2023 والمقارنة بسنة 2023/2022**

## الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023:

مليار دينار

| | | | |
|---|---|---|---|
| ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2024\2023 | | | 9,815.2 |
| اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022 | | | 8,537.6 |
| الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021 | | | 7,990.4 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ميزانية 23/22 | 1,277.6 | بنسبة | %15.0 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ختامي 22/21 | 1,824.8 | بنسبة | %22.8 |

## الباب الثاني – السلع والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023:

مليار دينار

| | | | |
|---|---|---|---|
| ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2024\2023 | | | 4,902.9 |
| اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022 | | | 4,081.7 |
| الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021 | | | 3,190.7 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ميزانية 23/22 | 821.2 | بنسبة | % 20.1 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ختامي 22/21 | 1,712.2 | بنسبة | % 53.7 |

## الباب الخامس – الإعانات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023:

مليون دينار

| | | | |
|---|---|---|---|
| ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2024\2023 | | | 1,296.8 |
| اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022 | | | 797.9 |
| الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021 | | | 620.3 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ميزانية 23/22 | 498.9 | بنسبة | %62.5 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ختامي 22/21 | 676.5 | بنسبة | %109.1 |

## الباب السادس – المنح (مصروفات) بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023:

مليار دينار

| | | | |
|---|---|---|---|
| ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2024\2023 | | | 6,156.3 |
| اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022 | | | 5,629.1 |
| الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022/2021 | | | 5,550.9 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ميزانية 23/22 | 527.2 | بنسبة | %9.4 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ختامي 22/21 | 605.4 | بنسبة | %10.9 |

## الباب السابع – المنافع الاجتماعية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023:

مليار دينار

| | | | |
|---|---|---|---|
| ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2024\2023 | | | 757.5 |
| اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022 | | | 736.2 |
| الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021 | | | 1,037.5 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ميزانية 23/22 | 21.3 | بنسبة | %2.9 |
| نقص ميزانية 24/23 عن ختامي 22/21 | (280.0) | بنسبة | %27.0- |

## الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023:

مليار دينار

| | | | |
|---|---|---|---|
| ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2024\2023 | | | 1,524.3 |
| اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022 | | | 1,434.2 |
| الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021 | | | 1,350.8 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ميزانية 23/22 | 90.1 | بنسبة | %6.3 |
| زيادة ميزانية 24/23 عن ختامي 22/21 | 173.5 | بنسبة | %12.8 |

## توجيه 3 – النفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/2023:

مليار دينار

| | | | |
|---|---|---|---|
| ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2024\2023 | | | 1,825.5 |
| اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022 | | | 2,306.3 |
| الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021 | | | 1,863.5 |
| نقص ميزانية 24/23 عن ميزانية 23/22 | (480.8) | بنسبة | %20.8- |
| نقص ميزانية 24/23 عن ختامي 22/21 | (38.0) | بنسبة | %2.0- |

## المصادر

- صندوق النقد الدولي (IMF)، آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، 2023
- وزارة المالية، إدارة الدين العام
- وزارة المالية، قطاع شؤون الميزانية العامة
- مؤسسة البترول الكويتية (KPC)
- الإدارة المركزية للإحصاء (CSB)
- نظام معلومات سوق العمل (LMIS)
- وزارة المالية، إدارة الضريبة
- بنك الكويت المركزي
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية